الثنائيات المنهجية في الفكر النحوي
دراسة في تكامل العلاقات في التركيب النحوي

دكتور/ محمد رضا محفوظ
كلية الآداب- جامعة دمنهور- مصر

ملخص البحث:

يسعى هذا البحث إلى الكشف عن العلاقة بين العلاقات المنهجية القائمة في التفكير النحوي العربي، وقد قسم البحث هذه العلاقات إلى علاقات تخص البناء المنهجي، وهي علاقات عامة تخدم غيرها من العلاقات، وتقوم عليها هذه العلاقات الأخرى، وتتسم غالبًا بسمة منطقية تأصيلية بحيث يمكن أن نطبقها على علوم إنسانية متباينة. والقسم الآخر: علاقات أخص من العلاقات الأولى تدخل في إطار خدمة القوانين النحوية، وتهدف إلى تحليل العلاقات بين مكونات التركيب النحوي، وتفسيره، وبيان مراده. وهذا النوع من العلاقات أطلقنا عليه اسم العلاقات التفسيرية، أو الثنائيات التحليلية التفسيرية.

ولما كانت هذه العلاقات تظهر لنا في صورة ثنائيات يحكم لكل طرف منها بحكم عكس الحكم المختص بالطرف الآخر؛ لذا فقد بدأنا حديثنا عن فكرة الثنائيات بصفة. وأشهر هذه الثنائيات في التفكير النحوي العربي.

وقد ناقشت في الثنائيات التكوينية ثنائية الأصل والفرع، مختصًا إياها بالدرس؛ إذ رأيتها الأساس الذي تقوم عليه ثنائية القياس والسماع، فإن كان السماع يحدد أصلاً، والقياس يتبع طريقة للجمع بين الفرع والأصل، فإن الأصل يبقى هو الأساس الذي تبنى عليه هذه الثنائيات، أضف إلى ذلك أن القياس داخل في تفسير الأحكام النحوية، ومن ثم تفسير العلاقات النحوية القائمة بين مكونات الجملة. وقد شمل هذا البحث في العلاقة بين الأصل وموضوع البحث، فأظهرت العلاقة بين الأصل والتركيب، وبين الأصل والثنائية الكبرى في ثنائيات التحليل والتفسير، وهي العامل والمعمول.

وانتقلت بعد ذلك إلى بحث العلاقات داخل كل قسم مع غيرها في القسم الآخر، فبدأت أولا ببحث العلاقة بين الأصل والترتيب، والأصل والحذف، ... ثم بينت العلاقة بين العامل وثنائيات التفسير من الترتيب والحذف، والإحلال...

مقدمة (فكرة الثنائية):

تقوم العلوم المختلفة –في نظري– على فكرة واحدة، وهي أنها تعقد دائمًا بين ثنائياتٍ ترتبط مع بعضها البعض بعلاقة ما، غالبًا ما تكون هذه العلاقة علاقة ضديّة، ولما كان النحو العربي مبنيًّا على كمٍّ ليس بالقليل من الأسس المنهجية الفلسفية، فإنه بحكم هذا الانتماء قد عقد هذه الثنائيات أيضًا.

وفكرة الثنائية تعدُّ أحد أصول المناهج العلمية قديمها وحديثها، بغض النظر عن كونها فكرة فلسفية أو غير فلسفية، فما نؤمن به أن منشأ العلوم، سواء أكانت نظرية أم تطبيقية مرجع أصوله إلى أفكار فلسفية. وهي تسعى إلى حصر النماذج المتباينة تحت نموذج أكبر، متخذة رابطًا ما يربط بين هذه النماذج –ولما كان هذا الأمر غير منضبط بالكلية– كان لا بد من وجود ما يشذّ عن هذا النموذج الأكبر، فظهرت فكرة الثنائية.

وفكرة الثنائية هذه التي رأيناها مشتركة بين تحليل القدماء للجملة وتحليل المحدثين، ومن بينهم المنهج التحويلي –نجدها متمثلة في أسس قد اشتركت فيها المدرستان القديمة والحديثة. ومن بين هذه الأصول: ثنائية العامل والمعمول، وثنائية الأصل والفرع، وثنائية الظاهر والباطن (أو المنطوق والأصل المقدر) (أو: البنية السطحية والبنية العميقة).

وإذا نظرنا في هذه الثنائيات المنهجية وجدنا أنّ منها ما يتعلق بما يمكن أن نسميه الأسس التكوينية، مثل ثنائية الأصل والفرع، وما يتبعها من ثنائية القياس والسماع، والاطراد والشذوذ، وغيرها مما تضمنته كتب أصول النحو. ومنها ما يتعلق بالأسس التحليلية التفسيرية، والثنائية الأساس فيها كانت للعامل والمعمول، وما يندرج تحتها من ثنائيات أخرى كالتقديم والتأخير، والحذف والذكر، والفصل والوصل، والزيادة والاختصار، وغيرها مما يُسلم في النهاية إلى ثنائية الظاهر والباطن، أو البنية السطحية والبنية العميقة.

ولا شك أن هذه الثنائيات تُدلي بدلوها في كل قسم من الأسس التكوينية والتفسيرية، وتتداخل فيما بينها تداخلًا يكاد يصعب الفصل فيه بين كل نوع منها. فثنائية القياس والسماع إن كان الظاهر فيها أنهما أصلان منهجيان يقوم عليهما التكوين المنهجي النحوي، فإنهما –بحسب الغاية– في النهاية يُعدان من آليات التفسير والتأويل لما أُشكل عليهم من بعض التراكيب، ولم يطرد في بابه. وكذلك الأصل والفرع فإنها داخلة في

القسمين، فهناك أصول منهجية اعتمدها النحاة هي أشبه بأصول الفقه والمناطقة، وهناك أصول أخرى جعلوها بمثابة القواعد الفقهية، واختصت بأبواب بعينها بحسب المراد منها، أو بقسم معين من أقسام الكلام، فلاحظوا ما اطّرد فيها وبنوا من خلالها أصولهم.
والثنائية الأساس في هذا القسم التكويني –في نظري– تمثلها ثنائية الأصل والفرع، وذلك أن القياس قد حدّدوه بوجود الأصل، فكان سعيهم إلى تفسير حكم نحوي من خلال قياسهم الفرع على الأصل، لما رأوا من العلة الجامعة بينهما.
أما الثنائية الأساس في قسم التفسير والتحليل فهي ثنائية العامل والمعمول، وذلك أن سعيهم إلى تفسير ما عَرَض لهم وجمعوه من تراكيب ونماذج نحوية يخرج من رحم العامل، ويسعى إلى بيانه، حتى يُكوّنوا شبكة من العلاقات التي تربط بين مكونات التركيب من خلال هذا الثابت المنهجي عندهم، وهو العامل.
ولما كان غرض النحوي تفسير ظاهرة الإعراب وبيان الأثر الإعرابي في الكلام، ومعرفة العلاقات النحوية في التركيب، فإنه سعى إلى تفسير ذلك من خلال بيان صاحب هذا الأثر في الكلام، وهو العامل، وبيان ما ظهر أثره فيه، وهو المعمول. فجاءت ثنائية العامل والمعمول لهذا الغرض من التحليل والتفسير.
ثم وجدنا أنّ هذه الثنائيات التفسيرية مشتركة بين المتكلم (العربي) والنحوي (أهل الصناعة) لكنها مختلفة في اتجاه سيرها بين الفريقين. فالمتكلم الذي يريد أن يعبر عن معنى نحوي قد استخدم للوصول إليه عددًا من الإجراءات بدأها بما يريد أن يُعبّر عنه في نفسه، فركّب الكلام وأسند طرفًا منه إلى الآخر، وما إلى ذلك من صور التركيب. لكن لما اختلفت صور هذا الكلام باختلاف معانيه التي يبتغيها وجدناه يقدم ويؤخر، ويحذف ويزيد، ويتوسع ويختصر، وغيرها مما يَعرض في التركيب النحوي حتى يقدم لنا في النهاية صورة المنطوق، أو ما سموه بالبنية السطحية.
والنحوي نفسه يتخذ الإجراءات عينها لكنه يسير في اتجاه مقابل لاتجاه العربي، فيبدأ بتحليل هذا التركيب وتفسير هذه الإجراءات التي اتخذها المتكلم حتى يصل إلى معناه... فينتهي به الأمر إلى مراد المتكلم، والمعنى الذي قصده في نفسه. ومن ثم فاتجاه النحوي من الظاهر المنطوق إلى الباطن المراد، واتجاه المتكلم من الباطن المراد إلى الظاهر المنطوق.

وإذا أردنا أن نقدم هذه الثنائيات فإننا ننظر إليها باعتبارين؛ الأول: اعتبار الباطن (المتكلم)، والآخر: اعتبار الظاهر (النحوي). مع العلم أن كل واحد منهما يسعى إلى تحقيق ثنائية الإسناد (المسند والمسند إليه) وما بين الظاهر والباطن تأتي الثنائيات الأخرى، فيتحقق أحد طرفيها.

وفي الغالب لا تتحقق هذه الثنائيات جميعها في التركيب النحوي، بل إن ما يتحقق منها لا يظهر فيه إلا طرف واحد من طرفيها. فكلها من باب المتغير، وكلها تدور في إطار ثنائية ثابتة هي (العامل والمعمول) واتخذوا لبيانه ثابتًا آخر، وهو الأصل والفرع، وما تتبعها من السماع والقياس والاطراد والشذوذ، وغيرها مما يتعلق بالأحكام النحوية أكثر من كونه يتعلق بالأحكام التفسيرية. ثم تأتي بعد ذلك ثنائيات أخص من هذه الثوابت، فوصفناها بالمتغيرات، وهي ما قدمناه باسم ثنائيات التفسير والتحليل.

مما سبق وخوفًا من فرط البحث فإنني قد تعرضت للثنائية الأساس في القسمين التكويني والتفسيري، فاتخذتهما أساسًا ينطلق منه البحث، وأوضحت العلاقة بينهما من ناحية، والعلاقة بين كل واحدة منهما بغيرها من الثنائيات الفرعية من ناحية أخرى.

ولما كان مدار البحث في هذه الثنائيات قائمًا على التركيب النحوي، فإنني بدأت أولا ببيان موقع هذه الثنائيات من التركيب. ثم انتقلت إلى ثنائية الأصل والفرع، وما يتعلق بها، فالعامل والمعمول وما يتعلق بها.

وإذا أردنا أن نطوف بين هذه الثنائيات لنرى ما تحمله من علاقات تربط بين هذه النماذج الثنائية وبعضها البعض، فإننا نبدأ أولًا باستعراضها انطلاقًا من الثنائية الأساس في المنهج النحوي العربي، وهي ثنائية الأصل والفرع، ثم بعد ذلك ننتقل إلى غيرها.

الثنائية التكوينية والتركيب (الأصل والتركيب):

يُنظر إلى أصول النحو كما وردت في كتب النحاة نظرين، الأول: ما يقصد به أدلة النحو الإجمالية. ولعلّ أول من أفرد لها تأليفًا مستقلاً وصل إلينا، هو ابن الأنباري في كتابيه: لمع الأدلة في أصول النحو والإغراب في جدل الإعراب. والنظر الآخر: يقصد به قواعده الكلية، وهذه القواعد منثورة في كتب التراث النحوي كافة، وأكثرها في كتب الخلاف والمذاهب، وكتب العلل، وأجمعها لها الأشباه والنظائر للسيوطي. ومما جاء في الفرق بين كتابي السيوطي، الاقتراح والأشباه والنظائر أنَّ: ((أصول النحو في كتاب الأشباه والنظائر تختلف عن أصول النحو في كتاب الاقتراح؛ لأنها في الاقتراح أدلته

الإجمالية[1]، في حين أن أصول النحو في الأشباه والنظائر قواعده الكلية التي ترد إليها الفروع والجزئيات))[2]

وهذه الأدلة الإجمالية عند النحاة في أصولٍ اختُلف في عددها بحسب مؤلفها أو مذهب آخذيها،منها: السماع،والاستقراء، والقياس،والإجماع، والاستحسان، واستصحاب الحال. واختلف في الآخرين منها، وهما الاستحسان والاستصحاب. وما يهمنا هنا هو الأصول المتعلقة بالأبواب النحوية، والقواعد الكلية التي يكون لها الأثر المباشر في التحليل النحوي.

معايير تحديد الأصل:

أول هذه المعايير هو معيار الكثرة، وهو معيار ضابط لنوعي الأصول النحوية؛ الأدلة الإجمالية والقواعد الكلية... فما كثُر كان أصلًا لما قلّ، وما اطرد عُدّ أصلاً لما شذَ، ... غير أن سيبويه يضع ضابطًا فيه، وذلك أنه: ((وليس كل شيء يكثر في كلامهم يغيَّر عن الأصل، لأنه ليس بالقياس عندهم، فكرهوا ترك الأصل))[3]

ومن هذه المعايير أيضًا معيار القوة والضعف، ومثاله أن الفعل أقوى في العمل من اسم الفاعل، لذا عُدّ الفعل أصلاً لاسم الفاعل...والأفعال أصلا للحروف المشبهة بها، فاقتصر فيها على نظام معين من ترتيب الجملة، فكان التقييد فيها، والإطلاق في الأفعال...

ومنها سلوك مسلكٍ من الإطلاق في الناحية الموقعية والوظيفية وغيرها لا يتوافر في غير هذه الكلمة –التي تكون أصلاً– من سائر أخوات الباب. فعلى سبيل المثال نجد الهمزة أم الباب في الاستفهام ((وَلَكِنْ الْهَمْزَةُ أُمَّ الْبَابِ اخْتَصَّتْ بِأَحْكَامٍ لَفْظِيَّةٍ ومعنوية// فَمِنْهَا: كَوْنُ الْهَمْزَةِ لَا يُسْتَفْهَمُ بِهَا حَتَّى يَهْجِسَ فِي النَّفْسِ إثْبَاتُ مَا يُسْتَفْهَمُ عَنْهُ بِخِلَافِ (هَلْ)... وَمِنْهَا: اخْتِصَاصُهَا بِاسْتِفْهَامِ التَّقْرِيرِ وَقَدْ سَبَقَ عَنْ سِيبَوَيْهِ وَغَيْرِهِ أَنَّ التَّقْرِيرَ لَا يَكُونُ بِـ "هل"... وَمِنْهَا: أَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ لِإِنْكَارِ إثْبَاتِ مَا يَقَعُ بَعْدَهَا... وَمِنْهَا: أَنَّهَا يَقَعُ الِاسْمُ مَنْصُوبًا بَعْدَهَا بِتَقْدِيرِ نَاصِبٍ، أَوْ مَرْفُوعًا بِتَقْدِيرِ رَافِعٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ... وَإِنْ شِئْتَ

١من الكتب التي ناقشت هذه الأصول بالعنوان نفسه الذي ذكره السيوطي من كونها أدلة النحو الإجمالية كتاب د/ عفاف حسانين بعنوان (في أدلة النحو) وقسمته إلى أربعة أقسام؛ الأول في النقل، والثاني في القياس، والثالث في الإجماع، والرابع في استصحاب الحال. انظر: عفاف حسانين: في أدلة النحو، المكتبة الأكاديميـة، القـاهرة، ط١، ١٩٩٦م.

٢ حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠١م، ص٦٨.

٣ سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح / عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٩٢ م (٢ / ٢١٣).

فَقُلْ: لَيْسَ فِي أَدَوَاتِ الِاسْتِفْهَامِ ما إذا اجتمع بعده الاسم والفعل يليه الِاسْمُ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ إِلَّا الْهَمْزَةُ...))[1]

وحروف الجزاء تنحو هذا المنحى، قال سيبويه: ((واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال، وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا، إلا أن حروف الجزاء قد جاز فيها ذلك في الشعر؛ لأن حروف الجزاء يدخلها فعل ويفعل، ويكون فيها الاستفهام فترفع فيها الأسماء، وتكون بمنزلة الذي، فلما كانت تصرَّف هذا التصرُّف وتفارق الجزم ضارعت ما يجبرُّ من الأسماء التي إن شئت استعملتها غير مضافة، نحو: ضارب عبد اللَّه، لأنك إن شئت نونت ونصبت، وإن شئت لم تجاوز الاسم العامل في الآخر، يعني ضاربٍ، فلذلك لم تكن مثل لم ولا في النهي واللام في الأمر؛ لأنهن لا يفارقن الجزم))[2]

وإن منها يسلك مسلكًا خاصًا وذلك في "إنْ" أم الباب، قال سيبويه: ((ويجوز الفرق في الكلام في "إنْ" إذا لم تجزم في اللفظ، نحو قوله: عاوِدْ هَراةَ وإنْ معمورُها خَرِبَا

فإن جزمت ففي الشعر، لأنه يشبَّه بلم، وإنما جاز في الفصل ولم يشبه "لم" لأن "لم" لا يقع بعدها فعل، وإنما جاز هذا في "إن" لأنها أصل الجزاء ولا تفارقه، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ))[3]

وقد قسم النحاة الكلم إلى أقسام باعتبار ما يجمعها من خصائص وسمات، والظاهر عندهم فيها أنها مفردات جمعت في أبواب، لكن المتتبع لقوانينهم وما ألحقوه بها من خصائصهم يجدهم قد نظروا إليها نظرة أعمق باعتبار تركيب هذه المفردات مع غيرها؛ سواء أكان هذا التركيب مفيدًا، أم غير مفيد. فكل واحدة من هذه المفردات إنما عرضوه مركبًا، فالاسم وما جاء تحته من النكرة والمعرفة، واسم الإشارة واسم الموصول، والعلم، والضمير، وغيرها لا يتضح إلا إذا ركبته مع غيره. وكذلك الفعل لا يظهر إلا إذا حققت الإسناد وركبته مع غيره. والحرف كذلك لا يظهر معناه إلا في غيره... وإذا سلمنا بأنهم عرضوا لمركبات وليس مفردات، فكذلك قواعدهم في الأصل والفرع قد جرت على هذه الأقسام من المركب أو التركيب.

---

١ الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة التراث، القاهرة. بدون تاريخ، (٢ / ٣٤٧- ٣٤٨).

٢ الكتاب: (٣ / ١١٢).

٣ الكتاب: (٣ / ١١٢- ١١٣)

وصورة هذا في كتب النحاة قولهم: "وأصل الْأَسْمَاء النكرَة وَذَلِكَ لِأَن الِاسْم الْمُنكر هُوَ الْوَاقِع على كل شَيْء من أمته لَا يخص وَاحِدًا من الْجِنْس دون سائره"[1] فالحكم بالأصل في المعرفة من باب تركيبها مع غيره، والحكم بفرعية النكرة من باب تجردها من هذا التركيب. فإنك إن ركبت النكرة مع "أل" صارت معرفة، وإن ركبتها مع الأسماء التي حددوها للمعارف في صورة المركب الإضافي كنت كذلك قد أفدت التعريف من تركيبها. واسم الإشارة مركب مع المشار إليه، وكذلك الاسم الموصول مركب مع صلته، والعلم مركب مع قيد فيه من باب المعنى مما يتعارف عليه الناس.

- ومن صوره أيضًا أن قالوا: "أصل الأسماء الإعراب"[2] فيعربون في الاسم المتمكن الأمكن، فإن خرج عن الأصل بأن أشبه الحرف يبنونه، ويسمونه غير المتمكن. وإن خرج عن أصله بأن أشبه الفعل يعربونه في مواضع ويخالفون في أخرى، ويسمونه المتمكن غير الأمكن. وهكذا... والإعراب والبناء هما غاية النحوي والمتكلم في الظاهر من الكلام، وهو لا يكون إلا إذا ركبت الأسماء وصارت في علاقات مع غيرها في الجملة. وهذا الأصل له صورة أخرى يقولون فيها: "الأصل في الأسماء الصرف"[3] ولا يظهر أثر الصرف أو عدمه إلا في التركيب النحوي.
- ومن هذه الأصول أن قالوا: الأصل في الأسماء ألا تعمل إلا الجر[4] وهم بذلك يقصدون المضاف الذي يعمل الجر في المضاف إليه، فلما خرج أحد طرفي المركب الإضافي، وهو المضاف، عن هذا الأصل، وأشبه الفعل عملِ عملَ الفعل، وطلب مفعولاً به.
- ومن أصولهم في الفعل أن قالوا: "الأصل في الأفعال السكون والبناء"[5] وكما عرفنا من قبل فالإعراب والبناء مما يرتبط بالتركيب، ولا يظهران إلا به.

إن غرض تحديد الأصل عند النحويين كان يهدف في عمومه إلى التحليل والتفسير، ولكنه في خصوصيته هدَف إلى بيان أحد أمور ثلاثة:

---

١ المبرد: المقتضب، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م، (٤/ ٢٧٦).

٢ الوراق: علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م، ص٢٢١

٣ ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق د / عبد المحسن الفتيلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩م: ٢/ ٩٠

٤ علل النحو: ص٣٠١

٥ الأصول: ٢/ ١٤٥، وعلل النحو: ص١٤٧

- تحديد العامل في الجملة، ومن ثم فهم ما يترتب على هذا التحديد. وسنعرض له في العلاقة بين الأصل والعامل.
- القياس بغرض تفسير الظاهرة النحوية. ومن ذلك قول سيبويه: ((وأمّا الألفُ فتقديمُ الاسم فيها قبل الفعل جائزٌ كما جاز ذلك في هَلاّ، " وذلك " لأنّها حرفُ الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيُره"[1]. فلما كانت الهمزة أصل الاستفهام فقد جاز فيها تقديم الاسم على الفعل في مدخولها، وقد قاس الهمزة على "هلا" من حروف التحضيض، غير أن الاسم في التحضيض مرفوع، وفي الاستفهام يجوز فيه الرفع والنصب، وجواز الأمرين في الاستفهام لكونها الأصل في الاستفهام[2].
- بيان العلة في مجرى الظاهرة التركيبية. وبيان العلة في الكتاب مثل قوله: ((الابتداء إنَّما هو خَبَرٌ، وأَحسنْه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يُبتدأ بالأعرف؛ وهو أصل الكلام))[3] ، فجعل هذا الأصل التركيبي علة في حسن الابتداء بالمعرفة، والإخبار بالنكرة. وقد تجتمع العلة والقياس، كما في قوله: ((هذا باب الأمر والنهى، والأمرُ والنهىُ يُختار فيهما النصبُ في الاسم الذي يُبْنَى عليه الفعلُ ويُبْنَى على الفعل، كما اختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأن الأمر والنهى إنما هما للفعل، كما أنّ حروف الاستفهام بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمرُ والنَّهى، لأنهما لا يقعان إلاَّ بالفعل، مظهراً أو مضمرًا. وهما أقوى في هذا من الاستفهام؛ لأنّ حروف الاستفهام قد يُستفهم بها))[4]

وربما اجتمعت هذه الأمور الثلاثة عند تحديد الأصل. ومن الأصول التي اجتمعت فيها الأغراض الثلاثة قولهم: "الأصل في العمل للأفعال"، فقد أتي به لتحديد العامل في الجملة في باب المصدر العامل، وتحقق القياس فيه، وذلك أنهم قاسوه على الفعل، فجعلوا كل مصدر يصح تقديره بأن والفعل عاملًا عمل فعله، وبينوا العلة في ذلك؛ لأنَّه

١ الكتاب: ١ / ٩٩

٢ انظر الكتاب: ١/١٠٠- ١٠١

٣ الكتاب: (١ / ٣٢٨).

٤ الكتاب: (١ / ١٣٧).

يشبه الْفِعْل فِي أنَّ حُرُوفه فِيهِ، وأنَّه يُشَارِكهُ فِي الدّلَالَة على الْحَدث، وأنَّه يكون للأزمنة الثَّلَاثَة[1].

ومن الأصول التي في الكتاب، وقد بنى عليها سيبويه تحليله للجملة، وكلها متعلقة بواحد أو أكثر من الثلاثة التي ذكرتها في بيان دور الأصل في التحليل النحوي:

((الموصوفة في الأصل هي الأسماءُ)) [الكتاب: (١ / ٢٢٨)]

((الأصلُ في الظروف الموضعُ والمستقَرُّ من الأرض)) [الكتاب: (١ / ٤١٠)]

الأصل في (أي)الاستفهام. [الكتاب (٢ / ٤١١)]

((أصل الجزاء الفعل.)) [الكتاب: (٣ / ٩١)]

((هذا باب تسمية المذكر بالمؤنث. اعلم أن كل مذكّر سمّيته مؤنّث على أربعة أحرف فصاعداً لم ينصرف. وذلك أن أصل المذكر، عندهم أن يسمى بالمذكر، وهو شكله والذي يلائمه، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل، وجاءوا بما لا يلائمه ولم يكن منه فعلوا ذلك به، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إيَّاه بالمذكر وتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي". [الكتاب: (٣ / ٢٣٦– ٢٣٧)] وقال: ((والأصل عندهم أن يسمىَّ المؤنث بالمؤنث، كما أنَّ أصل تسمية المذكَّر بالمذكر)) [الكتاب: (٣ / ٢٤٢)]

ثنائية التفسير والتركيب (العامل والتركيب):

لنعرف أولا أن درسهم العامل النحوي ما كان إلا بوصفه أداة منهجية من أدوات فهم التركيب وتفسيره، فالعامل بذلك مرتبط بالتركيب النحوي، وكذلك بمكونات هذا التركيب؛ مفردة كانت أو مركبة، فتحديد العامل وبيان أثره لا يتم خارج الجملة، بل لا بد من التركيب المفيد.

وقد عرض بعضهم لعلاقة العامل بالتركيب النحوي، ودوره فيه، وهي عنده في ثلاثة عناصر[2]:

- التحليل، ويقصد به تحليل العلاقات التركيبية.
- والتفسير، ويقصد به تفسير الظواهر التركيبية. مثل دوره في تفسير التركيب الجامد للأحرف المشبهة بالفعل، والسبب في ذلك يرجع إلى أصلٍ أصّلوه في العامل من أنّ منزلة العامل الفرع تنحط عن منزلة العامل الأصل.

١ انظر في ذلك: العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين) المتوفى: ٦١٦ هـ: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، (١/ ٤٤٨).

٢ محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الرباط، المغرب، ط٢، ص١٨١– ١٨٦

- والربط بين الكلام والمتكلم، ويقصد به دور العامل في الربط بين التركيب النحوي وما يسميه النحويون إرادة المتكلم. وقد أشار هنا إلى إعمال ظن وإهمالها، وأن ذلك راجع إلى قصد المتكلم كما في الكتاب لسيبويه[1].[2]

وصورة هذا الربط بين المتكلم والتركيب، أو بين المتكلم ودوره في تحديد العامل النحوي، تظهر في مسألة تقديم معمول الجزاء على الشرط، فهو جائز عند الكوفيين، ممتنع عند البصريين. وامتناعه عند البصريين يرجع إلى أدلة منطقية من أن الشرط سابق على الجزاء؛ لأنه مُسبب عنه. وكذلك للرتبة المحفوظة التي ثبتت باطراد النقل، من أن الشرط مما له الصدارة. أما عند الكوفيين فجوازه من ناحية الأصل التركيبي في البنية العميقة التي يبدأ منها المتكلم؛ وذلك أن الجزاء يسبق في نفس المتكلم الشرط. ومن ثم فهم يوافقون أيضًا الأصل القائل بأنه لا يجوز تقديم معمول العامل إلا حيث يتقدم العامل، والجزاء عندهم يصح أن يقدم على الشرط.

إن تحديد هذه العلاقة بين العامل والتركيب من خلال الأسس الثلاثة السابقة قد بدأ عند النحويين أولًا من خلال تحديدهم أقسام الكلام، فنظروا إلى العوامل باعتبار هذه الأقسام، فقالوا: عوامل اسمية، وعوامل فعلية، وعوامل حرفية. ثم إنهم نظروا إلى العوامل نظرًا آخر باعتبار ما ظهر منها وما خفي، فكانت عوامل لفظية، وأخرى معنوية. ومن العوامل الاسمية عند بعضهم المبتدأ بأن يكون عاملاً في الخبر، والمضاف عامل في المضاف إليه، والمتبوع عامل في التابع. ومن الفعلية: الفعل أو ما يقوم مقامه، عامل في الفاعل والمفاعيل والفضلات... ومن الحرفية حروف الجر، وسائر حروف المعاني العاملة.

وهذه القسمة كان الظاهر فيها أنها على مستوى الكلمة المفردة، في حين أن العامل بما له من أثر فإنه يطلب معمولاً لا يكون إلا في التركيب، وهذا يجرنا إلى ظاهرتين قد ذكرهما النحاة في هذا الباب، وهما: الاختصاص والاقتضاء. فوجدنا قسمة أخرى للعوامل تتعلق بالتركيب أيضًا، وهي أن من العوامل ما هو مختص بالأسماء

١انظر الكتاب: ١/١٢٠. يشير الدكتور الحلواني في هذه العنصر إلى أن قصد المتكلم وإشارة سيبويه إليه ربما كانت هي اللمحة "التي أوحت إلى عبد القاهر نظرية النظم، فشرحها وبسطها في كتابه العظيم دلائل الإعجاز" الحلواني: ١٨٦. والحق أن الكتاب مليء بهذه الإشارات إلى قصد المتكلم، كذلك لم يكن قصد المتكلم هو الأساس الوحيد الذي بنى عليه عبد القاهر كتابه.

٢ ستأتي إشارة إلى علاقة إرادة المتكلم بالعامل في حديثنا عن العامل من كلام ابن جني والرضي.

كحروف الجر، ومنها ما اختص بالأفعال كالجوازم، ومنها ما اشترك بينهما فلا يعمل لعدم اختصاصه بأحدهما.

هذا من ناحية العموم، أما من ناحية الخصوص فقد ظهرت العلاقة بين العامل والتركيب، وهي تطلب تحليل العلاقات في التركيب. وتفسيرها –في نظري– يرجع إلى ثنائية أخرى في البناء النحوي عند المتكلم، وهي ثنائية المسند والمسند إليه، وسعيًا إلى تحديد طرفي هذه الثنائية فقد اضطروا إلى تفسير العلاقات بين مكونات الجملة. وهي علاقة قائمة على الحدث النحوي، ومدارها يرجع إلى المتكلم من ناحية الإفادة، وهو قانون آخر يحكم التركيب النحوي؛ لذا كانت جملة: "حضر زيد" تفيد نسبة الحدث (الحضور) إلى زيد، فهذه النسبة أظهرت علاقة الفعل (بصيغته) بما نسب إليه، فكان هو الفاعل، فدلنا ذلك على علاقة الفاعلية القائمة بين الفعل وما أسند إليه. وفي الجملة الاسمية: "زيد حاضر" أفادت النسبة نفسها غير أن بناء الكلام كان على زيد، فبنيت عليه هذه العلاقة. والمبني عليه من اصطلاح سيبويه، وقد عبر عن هذا المعنى في أكثر من موضع في كتابه[1]. واختلفت عن الفعلية في أن الفعلية قد أدّت المعنى بصيغة الفعل (الماضي فَعَل) في حين أدتها الاسمية بصيغة اسم الفاعل. ومما يدل على أن مُعتمَد هذه العلاقة الإسنادية هو الحدث، أنهم قدروا دائمًا ما يدل على الحدث فيما كان خبره جامدًا، أو شبه جملة؛ ليتعلق به الخبر أو الصفة أو الحال.

وإذا نظرنا إلى ما زاد عن المكونين الأساسين في الجملة (المسند والمسند إليه) من الفضلات وجدنا العلاقة قائمة بين متعلق هذا الحدث المبني عليه الكلام من الفاعل والمبتدأ، أو متعلق متعلقه، وبين هذه الفضلة، فتارة تبين هيئة الفاعل أو المفعول، وتارة تفسر متعلق به، وأخرى تؤكد الحدوث، ومرة تبين علة هذا الحدوث، ... وغيرها. وفي المركب الإضافي مثلًا فإنها تبين نسبة المضاف إلى المضاف إليه مع علاقته بدال الحدث الذي بُني عليه الكلام. وكلها في النهاية تمثل شبكة من العلاقات التي تبدأ من الحدث، وتتخذ آلية تحديد المسند والمسند إليه، عن طريق إجراء العامل، في سبيل الوصول إلى تَمثّل هذه العلاقات.

---

١ الكتاب: (١/٢٣– ٨١– ٩١– ٩٢– ١٠٦– ١٣١– ١٣٧– ٢٣٨– ٢٦٣– ٢٦٩– ٣٣٠– ...)

بين التكويني والتفسيري (ثنائية الأصل والعامل):

تنشأ العلاقة بين الأصل والعامل أولا من حيث قسمتهم العامل إلى: عامل أصل، وعامل فرع. فالعامل الأصل هو ما كان له العمل مطلقاً دون أن يتقيد بشرط لظهور أثره، والعامل الفرع عكسه، بحيث يشترط فيه شروط معينة تتعلق به أو بمعموله حتى يعمل.

وقد قسم غير واحد من المحدثين هذه الأصول إلى أنواع، منها: أصل الوضع، وأصل القاعدة[1] وزاد بعضهم القسمة باعتبارات، فعندهم: أصل الكثرة، وأصل الاستحقاق، ويدخل فيه أصل العمل، ومنه أصل الإعراب وأصل البناء. ثم أصل التجرد من العلامة، وأصل القاعدة، وهذا الأخير يدخل فيه: أصل الباب، والأصل التاريخي، وأصل الوضع[2]. وكلها يمكن أن ترد في النهاية إلى الأصلين اللذين وضعهما د. تمام حسان.

وإننا لنجد أنفسنا بين سؤالين لبيان العلاقة بين الأصل والعامل؛ أولهما: هل يحدد الأصلُ العامل؟ وثانيهما: هل يحدد العاملُ الأصل؟ وإذا عرفنا أن مبتغى النحوي أن يحلل العلاقات النحوية القائمة بين مكونات التركيب في الجملة؛ لمعرفة وظيفة كل مكون فيها، وأنه يسعى إلى ذلك عن طريق عدد من الإجراءات، أبرزها تحديد العامل –إذا عرفنا هذا فإن العامل وهو الهدف من تحليلهم مثّل المشكلة الخفية التي تحتاج إلى تحديد؛ لذا فقد لجأوا إلى تحديده بطرق مختلفة أبرزها تحديد الأصل؛ إذ إن الأصل يحكم به على القوة والأثر. ومن ثم فإننا نختار السؤال الأول لنجيب عنه، ودليل هذا الاختيار غير – ما سبق– راجع إلى شواهد إجابته، كما سيأتي.

فمن الأصول التي تحدد العامل في أصل الاستحقاق (أصل العمل) أن الأصل في العمل للأفعال، وقد بنوا عليه تحديد المصدر العامل، بأنه "كلَّ مصدر صحَّ تَقْدِيره ب (أنْ وَالْفِعْل) عمل عمَل فعله المشتقّ منْهُ، وإنَّما كَانَ كَذَلك لأنَّه يشبه الْفِعْل فِي أنَّ حُرُوفه فِيهِ، وأنَّه يُشَارِكهُ فِي الدّلَالَة على الْحَدث، وأنَّه يكون للأزمنة الثَّلَاثَة، فَإِنْ لم يحسن تَقْدِيره بأنْ وَالْفِعْل لم يعْمل؛ لأنَّ الأَصْل فِي الْعَمَل للْفِعْل، وَإِذا لم يصحّ تَقْدِير الِاسْم بِالْفِعْلِ بَطل شبههُ بِهِ. وَالَّذِي لَا يقدر بِأَن وَالْفِعْل الْمصدر الْمُؤَكّد، نَحْو: ضربت

---

١ تمام حسان: الأصول، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٠٩م، ص١٢٣

٢ حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع، ص٧٥ وما بعدها.

ضربًا، فَأَما قَوْلك: ضربًا زيدًا، فَالْعَمَل للْفعْل الْمُقدر الناصب للمصدر، وربَّما وَقع فِي كَلَام بعض النحويين أنَّ (ضربًا) هَذَا هُوَ الْعَامِل وَذَلِكَ تجوّز من قَائِله"[1].

ومن الأصول التي تحدد العامل في أصل القاعدة، أن يقولوا: "الأصل اتحاد العامل في الحال وذي الحال" وقد بنى عليه أبو حيان ردّه على الزمخشري في توجيهه لإعراب "مظلمًا" حالًا في قول الله تعالى: (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) [يونس:٢٧]

قال الزمخشري: "فإن قلت: إذا جعلت مظلماً حالا من الليل، فما العامل فيه؟ قلت: لا يخلو إمّا أن يكون أُغْشِيَتْ من قبل أن "مِنَ اللَّيْلِ" صفة لقوله قِطَعًا، فكان إفضاؤه إلى الموصوف كإفضائه إلى الصفة، وإما أن يكون معنى الفعل في مِنَ اللَّيْلِ"[2].

واعترضه أبو حيان بقوله: "أَمَّا الْوَجْهُ الْأَوَّلُ فَهُوَ بَعِيدٌ، لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلَ فِي ذِي الْحَالِ، وَالْعَامِلُ فِي اللَّيْلِ هُوَ مُسْتَقَرُّ الْوَاصِلِ إِلَيْهِ بِمِنْ، وَأُغْشِيَتْ عَامِلٌ فِي قَوْلِهِ: قِطَعًا الْمَوْصُوفِ بِقَوْلِهِ: مِنَ اللَّيْلِ، فَاخْتَلَفَا فَلِذَلِكَ كَانَ الْوَجْهُ الْأَخِيرُ أَوْلَى أَيْ: قِطَعًا مُسْتَقِرَّةً مِنَ اللَّيْلِ، أَوْ كَائِنَةً مِنَ اللَّيْلِ فِي حَالِ إِظْلَامِهِ"[3].

فكان الأصل القائل بأن العامل في الحال هو نفسه العامل في ذي الحال دليلًا عند أبي حيّان لأن يرجح العمل في الحال للاستقرار، وهو عامل بذلك في صاحب الحال (الليل) وفي الحال نفسه (مظلمًا).

ثنائية الأصل والفرع وعلاقتها بثنائيات التحليل والتفسير:

- الأصل والحذف:

قد عرفنا أنّ للأصل أنواعًا تنحصر في أصلين: الأول، أصل الوضع، والآخر: أصل القاعدة، ويدخل فيها أنواع أخرى قد عرضنا لها فيما قبل. والسؤال هنا: هل كل أنواع الأصل تتصل بثنائية الحذف والذكر؟

الذي يظهر في تحليلهم وتتبع أوجه الإعراب عندهم أن أهم ما يرتبط بالحذف هو ما أسموه بأصل التركيب، وذلك أنهم يتبعون الكلام على المحذوف حين التقدير

---

١ اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤٤٨)

٢ الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة – ١٤٠٧ هـ، (٢/ ٣٤٣).

٣ أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣م (٦/ ٤٨)

بقولهم: وأصل التركيب كذا[1]. وأصل التركيب عندهم يمكن أن يراد به أصل الأنماط التركيبية التي حصروها من خلال قواعدهم التي أقاموها في أبوابهم النحوية. فأصل التركيب في باب المبتدأ والخبر أن يكون المبتدأ أولاً ثم الخبر، ووضعوا ضوابط لكل مكون من مكوني هذا التركيب. والأصل في باب الجملة الفعلية أن يكون الفعل ثم الفاعل ومن بعدهما المكملات...

فإن خرج الأصل التركيبي عن نمطه الذي حدّوه، بتقديم أو تأخير، أو حذف، أو زيادة، أو اختصار، وغير ذلك من عوارض التركيب فإنهم يأتون على أصل التركيب ويعيدون بناء التركيب وفقه. وهذا ينطبق على الحذف الذي ينبغي أن يوضع موضعه لبيان أصل التركيب.

والقاعدة العامة التي ترتبط بهذا الباب، ويقوم عليها "أن كل تقدير لمحذوف يقتضيه المعنى، ولا تعارضه قوانين النحو، هو الأصل قبل الحذف"[2]

غير أن الأصول الأخرى لها علاقة بالحذف أيضًا، سواء أكان هذا الحذف في الكلمة المفردة أم المركب أم التركيب. ومن ذلك أصل الوضع، مثل "لن" عند الخليل فإنه يرى أنها "مركَّبة من لَا وَأَن، إلاَّ أنَّ الْهمزَة حذفت تَخْفِيفًا، ثمَّ حذفت الْألف لسكونها وَسُكُون النُّون بعْدهَا"[3] فالأصل عنده أنها مركبة، ثم دخلها الحذف، وبناء على أصل الوضع عنده، فإن العامل في الفعل المضارع يكون "أن"، وعند من قالوا بإفرادها تكون "لن" نفسها. فالأصل عند الخليل هو ما حدّد المحذوف، ومن ثم حدّد العامل.

ومما يرتبط بأصل القاعدة ما يقدرونه من صلة الموصول إذا كان شبه جملة، فيقدرون له فعلاً، وليس يصح عندهم الاسم؛ لأن الأصل عندهم أن تكون الصلة جملة، بخلاف الخبر والصفة والحال، فالتقدير فيهم بالفعل أو الاسم سواء[4]. وهذا الأصل مردود إلى أصل آخر ، وهو أصل الكثرة، كما ذكر ابن يعيش: "وَإِنَّمَا لم يجز فِي الصِّلَة أَن يُقَال: إِن نَحْو "جَاءَ الَّذِي فِي الدَّار" بِتَقْدِير مُسْتَقر على أَنه خبر لمَحْذُوف على حد قِرَاءَة بَعضهم {تَمامًا على الَّذِي أَحسن} بِالرَّفْع لقلَّة ذَاك واطّراد هَذَا"[5].

---

١ انظر: البحر المحيط، (٢/ ٤٦٠) و(٣/ ٦٨) و(٤/ ١٦٧) و(٥/ ٢٤٩) و(٦/٧٦، ٤١٤)

٢ طاهر حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٨م، ص٢١

٣ اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٣٢)

٤ انظر في ذلك: ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د/ مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م، (ص٥٨٤)

٥ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٥٨٣)

وإن منها ما هو لازم وفقًا لمذهب بعضهم، وذلك أنهم يقدرون أنْ المصدرية بعد لام كي، ناصبة للمضارع؛ إذ الأصل في الجر للأسماء، ولما كانت هذه اللام لام جر، فوجب أن تجر الاسم، فلا يكون الفعل بعدها، إلا إذا قدرنا مصدرًا من أن والفعل يُجر بها. قال ابن الأنباري: ((وإنما وجب تقدير "أن" دون غيرها لأن "أن" يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجر، وهي أمّ الباب، فكان تقديرها أولى من غيرها؛ ولهذا إن شئت أظهرتها بعد اللام، وإن شئت أضمرتها...))[1]

فتقدير "أنْ" كما أوضح ابن الأنباري يرجع إلى أصلين؛ الأول: الأصل في الجر للأسماء، والآخر: أنّ "أنْ" أم الباب. وبذلك يكون لهذين الأصلين الدور في تحديد العامل المحذوف.

وإذا كان الحذف عندهم ينقسم إلى حذف وجوبي وآخر جوازي، فإن أكثر نوعي الحذف ارتباطًا بالأصل هو الحذف الوجوبي، ومثاله حذف الناصب للمصدر القائم مقام فعل الأمر فيمن يقدرون فعلاً؛ إذ الأصل أن ينصب المصدر بالفعل.

وقد يتعارض الأصلان، فيغلب أحدهما الآخر وفق منطق القوة والضعف، أو العموم والخصوص، ومن ذلك الأصل القائل بأن الإضمار أصل في الفعل. والأصل الآخر أن الفاعل لا يُحذف. فتركوا هذا الأصل وحذفوا الفاعل لقصوره عن تحقيق الأصل الأول. ومثال ذلك أنهم حذفوا فاعل المصدر، أو كما يقولون: الفاعل في باب المصدر محذوف، وعلتهم في ذلك بأنه "لا يضمر إلا فيما جرى مجرى الفعل؛ إذ الإضمار أصل في الفعل" [2] قال أبو حيان في إعراب الحمد في قوله تعالى: "ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك "والحمد مصدر مضاف إِلَى الْمَفْعُولِ نَحْوَ قَوْلِه: مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ، أَيْ بِحَمْدِنَا إِيَّاكَ. وَالْفَاعِلُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مَحْذُوفٌ فِي بَابِ الْمَصْدَرِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوَاعِدِهِمْ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يحذف وليس ممنوع فِي الْمَصْدَرِ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ، لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْأَجْنَاسِ لَا يُضْمَرُ فِيهَا، لِأَنَّهُ لَا يُضْمَرُ إِلَّا فِيمَا جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ، إِذِ الْإِضْمَارُ أَصْلٌ فِي الْفِعْلِ..."[3]

---

١ الإنصاف: (٢ / ٤٧٠)

٢ البحر المحيط في التفسير (١/ ٢٣١)

٣ البحر المحيط في التفسير (١/ ٢٣١)

ومن صور هذه العلاقة أننا نجدهم يقدرون أن المصدرية بعد اللامين وكي وحتى والفاء والواو[1].

الأصل والترتيب:

كما ذكرنا من قبل فإن أصل التركيب عندهم هو الشائع في بيان المحذوف، والمقدم والمؤخر، وغيرها من قواعد التحليل والتفسير. وإذا حاولنا أن نعرف العلاقة بين مكونات التركيب من ناحية الرتبة، فإننا نراهم قد حددوا أصولاً لترتيب الكلام، وما خرج عنها أوّلوه ليصلوا إلى التركيب الأصلي.

ومن أصولهم في هذا الباب التي ترتب عليها جواز تغيير نظام الجملة من حيث التقديم والتأخير مسألة وقوع الاسم المرفوع بعد "إن" الشرطية، والأصل التركيبي أن تدخل "إن" الشرطية على الفعل، فالمرفوع بعدها مرفوع على الفاعلية بالفعل الذي بعده عند الكوفيين، والأصل الذي اعتمدوه في ذلك أنها "الأصل في باب الجزاء، فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها على فعله"[2]. أما عند البصريين فالمرفوع إنما رفع بفعل مقدر يفسره ما بعده، والقاعدة عندهم أنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه. والأصل الذي اعتمده البصريون هو أصل القاعدة المذكور من عدم جواز تقديم المرفوع على رافعه، ولكنهم أقرّوا بالأصل الذي اعتمده الكوفيون، لكن في قاعدة الحذف، فالمرفوع إنما رفع بفعل مقدر، ولهذا الأصل فقد أجازوا فقط في "إن" الشرطية إذا كان فعلها ماضيًا أن يقدروا محذوفًا للمرفوع، لا أن يقدموا هذا المرفوع، فأجازوا ذلك في "إنْ" دون أخواتها من الأسماء والظروف لكونها أصل الباب، "لأن الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع"[3] .

ومن ثم فالعلاقة عند الكوفيين قائمة بين الأصل والتقديم، وعند البصريين بين الأصل والحذف، والأصل الذي اعتمدوه واحد.

وإذا كان البصريون قد منعوا هنا تقديم المرفوع على فعله؛ لأن "إن" أصل الباب، بخلاف "إنّ" المؤكدة، فإنهم قالوا بشبهها بالفعل، وأنها تقتضي مرفوعًا ومنصوبًا، لكنهم قدّموا المنصوب على المرفوع؛ لأنها وإن كانت أصل الباب فإن الباب

---

١ انظر مواضعها في الكتاب: (٣ / ٥)، (٣ / ٧)، (٣ / ٧)، (٣ / ٢٨)، (٣ / ٤١).

٢ ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، (٢/ ٥٠٤)

٣ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (٢/ ٥٠٥)

كله فرع من الفعل، وليس بأصل، فلما أشبهت الفعل صار الفعل أصلاً وهي فرع له، فجاز أن يتقدم المنصوب، ويتأخر المرفوع فيها[1].

وهذا يردنا –في الباب نفسه– إلى أصلٍ اعتمده البصريون من عدم التسوية بين الأصل والفرع، وذلك أن الأصل في باب "إنّ" هو الفعل، وأن الفرع هو "إنّ" وأخواتها، من باب شبهها بالفعل، فأجازوا التقديم والتأخير بين المرفوع والمنصوب في باب الفعل، ولم يجيزوا الوجهين في باب "إن" وألزموها طريقة واحدة، فقدموا المنصوب على المرفوع، من باب المخالفة بينها وبين الفعل[2].

ومن القواعد الكلية التي ذكرها السيوطي في الأشباه والنظائر أنَّ: ((ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه، كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها. وفيه فروع؛ الأول: الصلة لا تتقدم على الموصول، ولا شيء منها؛ لأنها بمنزلة الجزء من الموصول. الثاني: الفاعل لا يتقدم على فعله، لأنه كالجزء منه. الثالث: الصفة لا تتقدم على الموصوف، لأنها من حيث أنها مكملة له ومتممة أشبهت الجزء منه. الرابع: المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف، فلا يتقدم عليه. الخامس: حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور، فلا يتقدم عليه المجرور))[3]

وهذه القاعدة سيأتي بيانها في علاقة العامل بالترتيب، ولا تختلف مسألة العامل عن مسألة الأصلية والفرعية في علاقاتهما مع قاعدة الترتيب؛ وذلك أن أسس العامل مبنية على أصول وفروع، فمنها ما يكون في كلام النحاة والأصل في العمل كذا... أو ما يسمى بأصل الاستحقاق، ومنها ما يكون في القاعدة، كأن يقولوا: الأصل في هذا الباب، أو كذا أم الباب.

ومن مسائل هذه العلاقة هنا مسألة الترتيب بين الاسم والفعل إن وليا حرف الاستفهام، أيهما أولى بالتقديم؟ قال سيبويه: ((واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو هل وكيف ومن اسمٌ وفعلٌ، كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى؛ لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل. وقد بيِّن حالهنَّ فيما مضى))[4].

---

١ انظر هذه المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (١/ ١٤٤)

٢ انظر هذه المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (١/ ١٤٦)

٣ السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد الإله نبهان وآخرين، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٧م، (١ / ٥٩٣).

٤ الكتاب: (٣ / ١١٥)

فكون هذه الحروف مما يليها الفعل يعد أصلاً من أصول نظام الترتيب في الجملة؛ لذا إن اجتمع الاسم والفعل بعدها قُدِّم الفعل.

ومن هذا أن ما الحجازية شبهت بليس فكانت أصلاً لها، فلذلك كان للأصل من الأحكام ما يتوسع فيه من ناحية التقديم والتأخير، واختصت (ما) بقيد في نظام ترتيبها، وذلك أن "ليس" مثل سائر أخواتها يجوز تقديم خبرها على اسمها، وعليها وعلى اسمها، وكذلك معمول خبرها مما يجوز تقديمه، وامتنع ذلك في (ما) الحجازية؛ لأنها فرع على ليس...

قال سيبويه: ((ومثلُ ذلك قوله عزّ وجلّ: " ما هذا بشرا " في لغة أهل الحجاز. وبنو تميم يَرْفعونها إلاَّ من دَرى كيف هي في المُصحَف. فإذا قلت: ما منطلقٌ عبدُ الله، أو ما مُسِيءٌ مَنْ أعْتَبَ، رفعتَ. ولا يجوز أن يكونَ مقدّماً مثلَه مؤخَّرا، كما أنَّه لا يجوز أن تقول: إنَّ أخوك عبدَ الله على حدّ قولك: إنَّ عبدَ اللهِ أخوك، لأنَّها ليست بفعل، وإنَّما جُعلتْ بمنزلته فكما لم تتصرَّف إنّ كالفعل كذلك لم يَجُزْ فيها كلُّ ما يجوز فيه، ولم تَقْوَ قوّتَه فكذلك ما))[1].

علاقة الأصل بقاعدة الإحلال:

أكثَر سيبويه في بيان أصله المقدر من استخدام الإحلال بين مكونات التركيب النحوي، ولم تكن هذه الكثرة راجعة إلى إطلاق يده في استخدام قاعدة دون أخرى، بل لم يكن السبب في ذلك إلا لنظام اللغة، وأسس التقدير والتأويل عنده.

ومصطلح الإحلال من المصطلحات التي لا توجد بصورتها هذه في الدرس النحوي القديم، لكننا نجد من المصطلحات ما استعمل ليؤدي الغرض نفسه، وإن كان فيها سعة لا توجد في المصطلح الحديث، ومنها التعويض، والمعاقبة، والساد مسد، والإبدال، والنيابة، والحمل، والإجراء، والموقع ... وكل مصطلح من هذه المصطلحات يمكن أن يحمل على كونه ثنائية مع ضده غير المذكور، فالتعويض يقتضي معوض، ومعوض عنه. والمعاقبة تقتضي معاقِب ومعاقَب ... وهكذا.

ويستخدم سيبويه في ذلك عدة عبارات، منها: كذا بمنزلة كذا، أو كذا في موضع كذا، أو وقع موقع كذا، يجرونه مجرى كذا... ثم إن هذه العبارات جميعًا

---

١ الكتاب: (١/ ٥٩).

تستخدم في اصطلاحهم لتوافق اصطلاح المحدثين عن الإحلال، أو تستعمل لما هو أوسع من ذلك، فتشمل أصلاً من أصول النحو وهو القياس، أو استصحاب الحال...

حتى إن مصطلح المنزلة في الدرس النحوي القديم كثيرًا ما يستخدم في القياس النحوي، فقد يقيسون الباب على الباب، فيعبرون عنه بمصطلح المنزلة وما يرادفها، أو لبيان علة، ... وأكثر هذه المصطلحات الواردة في الكتاب مصطلحا المنزلة والإجراء، ومما ورد في المنزلة في الكتاب:

- هذا بابٌ صار الفاعِلُ فيه بمنزلة الّذى فَعَلَ فى المعنى، وما يَعْمَلُ فيه. [الكتاب (١ / ١٨١)]
- هذا باب ما يكون الاسمُ والصفة فيه بمنزلة اسم واحد. [الكتاب (٢ / ٢٠٣)]
- باب يكون فيه الاسم بعدما يُحذف منه الهاء بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم يكن فيه هاء قط. [الكتاب (٢ / ٢٤٥)]
- باب ما تكون فيه أنَّ وأنْ مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء. [الكتاب (٢ / ٣٢٩)]
- باب الأسماء التي يجازي بها، وتكون بمنزلة الذي. [الكتاب (٣ / ٦٩) – الكتاب (٣ / ٧١)]
- باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي؛ لأن فيها معنى الأمر والنهي. الكتاب (٣ / ١٠٠)
- هذا بابٌ من أبواب أن التي تكون والفعل بمنزلة مصدر. الكتاب (٣ / ١٥٣)
- باب ما تكون فيه أن بمنزلة أي. الكتاب (٣ / ١٦٢)
- [وانظر:... [الكتاب: (٢ / ١٠٥)] ...[الكتاب:(٢ /٢٢٨)] ...[الكتاب:(٢/ ٢٥٦)] ... [الكتاب: (٢ / ٣٣١)] ...[الكتاب: (٢ /٣٩٥)] ...الكتاب:(٣/ ١٦٩)]

وقد ورد الإجراء في أبواب الكتاب في مواضع منها:

- هذا باب من اسم الفاعل الذي جَرَى مَجرى الفِعل المضارعِ (١/ ١٦٤)
- هذا باب ما أُجْرَى مَجْرى لَيْسَ في بعض المواضع (٥٧/١)
- وهذا باب ما أُجرى مُجرى المَصادر المَدْعُوِّ بها من الصفات (٣١٦/١)
- باب ما أُجري على موضع غير لا على ما بعد غير. (٣٤٤/٢) ...]

ومما ورد في الكتاب من اصطلاح المعاقبة قوله: ((والنصب في المضارع من الأفعال: لن يَفعلَ، والرفع: سيَفعل، والجزم: لم يفعلْ. وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنّه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال)) الكتاب (١ / ١٤)

فقوله ((بمنزلة))، أو قوله: ((أجري مجرى)) في أول الباب إعلام بأن هذه الأبواب في أغلبها يجوز أن تُطبَّق فيها القاعدة التحويلية الإحلال على الباب المترجَم له.

والعلاقة هنا تظهر في قول النحويين إن المصدر الصريح أصل المؤول، وقد بنوا على هذا الأصل قاعدتهم في الإحلال، فأجازوا الإحلال فيما ينزل منزلة المصدر بالصريح دون المؤول.

– المصدر الصريح يقع حالًا، ولا يكون المصدر المؤول حالاً. قال المبرد: ((اعْلَم أَن أنْ وَالْفِعْل بِمَنْزِلَة الْمصدر وَهِي تقع على الْأَفْعَال المضارعة فتنصبها وَهِي صلَاتهَا، وَلَا تقع مَعَ الْفِعْل حَالاً؛ لِأَنَّهَا لما لَا يَقع فِي الْحَال وَلَكِن لما يسْتَقْبل))[1]

وقد ورد لهذه المسألة توجيه بعض المعربين في قول الله تعالى: ((وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ (٥١)" فَنقَل السمين الحلبي قول الزمخشري في توجيه إعراب "يرسل" بأن المضمرة، فتكون وما نصبته معطوفين على (وحيًا) و(وحيًا) حال... قال: ((وقال الزمخشري: «وَحْياً وأَنْ يُرْسِلَ مصدران واقعان موقعَ الحال؛ لأنَّ أَنْ يُرْسِلَ في معنى إرسالاً. و {مِن وَرَآءِ حِجَابٍ} ظرفٌ واقعٌ موقعَ الحال أيضاً، كقوله: {وعلى جُنُوبِهِمْ} [آل عمران: ١٩١]. والتقدير: وما صَحَّ أَنْ يُكَلِّم أحداً إلاَّ مُوْحياً أو مُسْمِعاً مِنْ وراءِ حجاب أو مُرسِلاً». وقد رَدَّ عليه الشيخُ: بأنَّ وقوعَ المصدرِ موقعَ الحالِ غيرُ منقاس، وإنما قاسَ منه المبردُ ما كان نوعاً للفعل، فيجوزُ: «أتيتُه رَكْضاً» ويمنعُ «أَتَيْتُه بكاءً» أي: باكياً. وبأنَّ «أَنْ يُرْسِلَ» لا يقعُ حالاً لنصِّ سيبويه على أنَّ «أَنْ» والفعلَ لا يَقَعُ حالاً، وإن كان المصدرُ الصريحُ يقع حالاً تقولُ: «جاء زيد ضَحِكاً» ، ولا يجوز «جاء أَنْ يضحكَ»))[2]

١ المقتضب (٢ / ٣٠).

٢ السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (٩ / ٥٦٧).

– ومن صورة هذه المسألة ما جاء في قول الله تعالى: "وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ" قال السمين: ((قال مكي: «اللامُ متعلقةٌ بـــ "يعودون" أي: يعودون لوَطْءِ المقولِ فيه الظهارُ، وهُنَّ الأزواجُ، فـــ "ما" والفعلُ مصدرٌ ؛ أي: لمقولِهم، والمصدرُ في موضعِ المفعولِ به نحو: "هذا درْهَمٌ ضَرْبُ الأمير " أي: مَضْرُوبُه، فيصير معنى (لقولهم) للمقولِ فيه الظِّهارُ أي: (لوَطْئِه)... إلاَّ أنَّ مكيًّا قَيَّد ذلك بكونِ (ما) مصدريةً حتى يقعَ المصدرُ المؤول موضعَ اسمِ مفعول. وفيه نظرٌ؛ إذ يجوز ذلك، وإنْ كانت (ما) غيرَ مصدرية، لكونِها بمعنى الذي أو نكرةً موصوفةً، بل جَعْلُها غيرَ مصدريةٍ أَوْلَى؛ لأن المصدرَ المؤولَ فرعُ المصدرِ الصريحِ، إذ الصريحُ أصلٌ للمؤول به ووَضْعُ المصدرِ موضعَ اسم المفعولِ خلافُ الأصلِ، فيلزمُ الخروجُ عن الأصل بشيئين: بالمصدرِ المؤولِ. ثم وقوعِه موقعَ اسمِ المفعول، والمحفوظُ من لسانِهم إنما هو وَضْعُ المصدرِ الصريح موضعَ المفعولِ لا المصدرِ المؤولِ فاعرِفْه.))[1]

ثنائية العامل والمعمول:

يدرك دارس النحو العربي أهمية قضية العامل في التحليل النحوي للتركيب العربي، فتحديد العامل يعد خطوة مهمة في التحليل النحوي للجملة العربية.

وهو –ولا شك– مرتبط أشد الارتباط بالمنطوق وغير المنطوق مما يريده المتكلم، فكلاهما يمثلان العميق والسطحي، وعملية إدراك الانتقال أو التحويل من بنية عميقة إلى بنية سطحية لا تأتي إلا بإدراك العلاقات القائمة بين أجزاء الجملة، وهذه العلاقات القائمة بين الكلم في التركيب هي ما أسماها عبد القاهر بـــ ((توخي معاني الإعراب، أو التعليق، ومن بعد ذلك النظم)) [2]، وهي قبل ذلك عند سيبويه نفسه والنحويين من بعده ((مجاري الإعراب)) [3]، والعنصر الأساس في هذا الإدراك يكون أولًا بتحديد العامل النحوي. يقول عبد القاهر:

---

١ السمين الحلبي: الدر المصون: (١٠ / ٢٦٦).

٢ عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٩٩٢م، ص٥٥

٣ وسماها سيبويه "مجاري أواخر الكلم من العربية، يقول: "وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأُفرِقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العامل –وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب" الكتاب: (١/ ١٣).

((واعلمْ أَنك إِذا رجعتَ إِلى نفسك علمتَ علْماً لا يعترضُه الشكُّ، أَنْ لا نَظْمَ في الكَلِم ولا ترتيبَ، حتى يُعلَّقَ بعضُها ببعض، وَيْبني بعضُها على بَعض، وتُجعلَ هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يَجهلُه عاقلٌ ولا يخْفَى على أحد منَ الناس))[1]

ولنلحظ أن العامل يرتبط ارتباطًا مباشرًا بظاهرة الإعراب؛ إذ إن منشأ فكرة العامل إنما كانت لتفسير علة الآثار الإعرابية المختلفة في الجملة، وإذا كان العامل إنما وُجد بوصفه الأداة الكبرى للتحليل النحوي، وكان الإعراب دليلاً عليه، فإن هذا مما يفسر هذا الارتباط بينهما، وكان كما قدمنا مفسرًا للتعليق، أو توخي معاني الإعراب، فإنه لنا أن نقول بما قال به الحلواني: ((ونظرية العامل النحوي إنما نجمت عن هذه الظاهرة (يقصد الإعراب) لأنها –كما قلنا– تقوم على ملاحظة العلاقات اللفظية المعنوية بين كلمات التركيب))[2]

كذلك فإن العامل ما هو إلا آلة المعرب في التحليل النحوي، وهو الوسيلة التي يتوصل بها النحوي إلى إدراك العلاقات بين مكونات الجملة. ولا يقتصر وصفه بالآلة ونسبته للنحوي فقط، بل يتعدى ذلك إلى نسبته للمتكلم نفسه منشئ الكلام، فيكون آلته في التعبير عن معاني الرفع والنصب والجر، يقول الرضي:

((فالمُوجِد لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلُّها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلِّم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها؛ فلهذا سميت الآلات عوامل)) [3]

ولم تكن إشارة الرضي هذه هي الأولى في هذا المعنى، فقد سبقه في ذلك ابن جني وعبد القاهر، يقول ابن جني: ((وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد وليت عمرًا قائم. وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة// ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ

---

١ دلائل الإعجاز (ص٥٥)

٢ محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي: ص١٣٧.

٣الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن الحفظي، مركز النشر بجامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ط١، ١٩٩٣م: ٦٤/١ ونرى محمد عيد في كتابه "في أصول النحو العربي" ينتقد هذه الفكرة، وإن كان يقول بها ابن مضاء نفسه. محمد عيد: في أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٨٤م، ٢٣٠– ٢٣١.

للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح))[1] ومهمة النحوي تقوم على أساس إعادة ترتيب هذه المعاني في نفس المتكلم، حتى تستقيم العلاقات النحوية وفق الصنعة النحوية على ما في نفس المتكلم وفق إرادته، يقول عبد القاهر: "وإذا كانَ كذلك، فبِنا أَنْ نَنْظر إلى التَّعليق فيها والبناءِ، وجعْلِ الواحدةِ منها بسببٍ من صاحِبَتِها، ما معناهُ وما مَحْصولُه؟ وإذا نَظَرْنا في ذلك، عَلِمْنا أنْ لا محصولَ لها غيرُ أنْ تَعْمَدَ إلى اسمٍ فتَجْعلَه فاعلاً لفعلٍ أو مفعولاً، أو تَعْمَدَ إلى اسمَيْن فتَجْعلَ أحدَهما خبراً عنِ الآخر ، أو تُتْبعَ الاسمَ اسماً على أن يكونَ الثاني صفة للأول، أو تأكيد له، أو بدلاً منه، أو تَجِيءَ باسمٍ بَعْد تمامِ كلامكَ على أن يكونَ الثاني صفةً أو حالاً أو تمييزاً أوْ تتوخَّى في كلامٍ هو لإثباتِ معنى، أن يصَير نفْياً أو استفهاماً أو تمنياً، فتُدخلَ عليه الحروفَ الموضوعةَ لذلك أَوْ تُريد في فعلينِ أن تَجعل أحدَهما شَرْطاً في الآخر، فتجيءَ بهما بعدَ الحرفِ الموضوع لهذا المعنى، أو بَعْد اسمٍ منَ الأسماءِ التي ضَمِنَتْ معنى ذلكَ الحرفِ، وعلى هذا القياس"[2]

والمحدثون وإن كانوا قد انتقدوا بعض عناصر نظرية العامل لدعوى اعتمادها على أسس فلسفية، فإنهم لم يقدموا لنا البديل المناسب للعامل بصورة متكاملة، فبدائلهم ينتابها كثير من القصور في بيان أسباب الأثر الإعرابي، وذلك أنهم لم يطبقوا إلا على تراكيب معينة، ونماذج بسيطة متّلوا بها في بعض الأبواب النحوية[3] . وقد تكفل عز الدين المجذوب بالرد عليهم جميعا في كتابه (المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة)[4] يقول في حديثه عن هذا الفصل الذي ردّ فيه على المعترضين: ((وقد بيّنا كذلك تهافت الطعون القادحة في نظام العوامل، وزعمنا أن تمسك القدماء بها كان من فرط تمسكهم بشكل المضمون في لسانهم، وشدة احتراسهم من الزلل في متاهات المعنى

---

١ ابن جني: الخصائص، تحقيق / محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م: (١ / ١١٠-١١١).

٢ دلائل الإعجاز (ص٥٥)

٣فنجد مثلا تمام حسان رحمه الله في كتابه "مناهج البحث في اللغة" قد قال بما يسمى التوافق والتأثير السياقي، في إشارة إلى دور الوظائف النحوية في التعويض بها عن نظرية العامل، وتبعه في ذلك محمد عيد في كتابه "في أصول النحو"، ثم توسّع في نظرته فأسس نظرية القرائن في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها". وقد سبقه من المحدثين في انتقاد الأثر الإعرابي للعامل، وأن العلامات الإعرابية ما هي إلا دوال على المعاني، وأن النحاة العرب قد اهتموا بجانب اللفظ دون جانب المعنى، وغير ذلك من الأفكار التي طرحت في انتقاد هذه النظرية –سبقه إلى ذلك إبراهيم أنيس في كتابه أسرار اللغة، خاصة في الفصل الثالث منه بعنوان "قصة الإعراب" ص١٨٣ والرابع بعنوان "الجملة العربية"ص٢٥٩، وإبراهيم مصطفى في "إحياء النحو"، ومهدي المخزومي في كتابيه "النحو العربي نقد وتوجيه" "والنحو العربي قواعد وتطبيق"، وعبد الرحمن أيوب في كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي"، مع اختلاف في اتجاهات هذه الآراء النقدية لدى كل واحد منهم، وإن كان سبيلهم واحد. غير أننا لا نجد من بينهم من استوت له نظرية مكتملة إلا ما كان من تمام حسان، والنقد الذي يوجه إليها أنها ينقصها التطبيق المتكامل على التراكيب النحوية، وخاصة فيما وُجّه النقد إلى نظرية العامل فيه، لتعرض لنا جوانب من حلول هذه المشكلات؛ لأنه وإن كان طبق على كثير من آيات القرآن كما في كتابه "البيان في روائع القرآن"، فإنه لم يتعرض لهذه للتراكيب محل النقد. وكذلك في التراكيب التي لم يستطع ناقدو نظرية العامل أن يطبقوا عليها، تدليلًا على آرائهم كأبواب الاشتغال والتنازع ....

٤عرض لآرائهم تفصيلاً في الصفحات ٢٥٢ إلى ٢٨٢، ثم قيّمها وفحصها وردّ اعتراضاتهم في الصفحات ٢٨٢ إلى ٣٢٦.

الحدسي أو مادة المضمون، واستدللنا على زعمنا بالنصوص التي حلّلوا فيها الوظائف النحوية الأساسية، كالفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ، وميّزوا ضمنها بين الوظائف المكونة للنواة الإسنادية والفضلات، ثم ما فصلوا به الفضلات من التوابع))[1]

وسوف نلحظ هنا في عرضنا للعامل وعلاقته مع غيره من الثنائيات تداخلاً وتماسًا في العلاقة بينهما أوضح مما سبق؛ إذ العلاقة بينهما لن تتعدى كونها علاقة عموم وخصوص. فالعموم له والخصوص لما يندرج تحته من ثنائيات التحليل التفسيرية.

علاقة العامل بالحذف:

ومن العلاقة بين العامل والحذف أنه لا بد من العامل في الجملة، فيأتون على المعمول في بينته السطحية، فلا يجدون له عاملًا فيها، فيكون تقديرهم إياه أصلًا مقدرًا في بنيته العميقة، وهو في العربية إما محذوف وجوبًا وإما جوازًا.

وقد اشترط النحاة في الحذف شروطًا، أهمها أن تدل القرينة على المحذوف... وغيرها من الشروط التي عرض لها طاهر حمودة في كتابه ((ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي))[2]، وما يهمنا هنا هو بيان ما يتعلق بالعمل من هذه الشروط، وهي:

- ألا يكون المحذوف عاملًا ضعيفًا.

((فلا يحذف الجار والناصب والجازم للفعل، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها))[3] واعترض طاهر حمودة على قول ابن هشام بحجة أن له شواهد تؤيده، وذكر هذه المواضع : ((وهذا القول على إطلاقه غير دقيق، لأن هناك مواضع قياسية وقع فيها حذف هذه العوامل مع بقاء عملها))[4]

والحق أن ابن هشام لم يكن يجهل هذه المواضع التي ذكرها الدكتور طاهر حمودة، ولا ذكرها في ذكره هذا الشرط، بل ذكرها في مواطن أخرى من كتابه فقال في حذف الجار قبل أنْ وأنّ: ((حذف الْجَار يكثر ويطرد مَعَ أَنْ وَأَنّ، نَحْو {يمنون عَلَيْك أَن أَسْلمُوا} أَي بِأَن، وَمثله {بل الله يمن عَلَيْكُم أَن هدَاكُمْ} {وَالَّذِي أطمع أَن يغْفر لي}

---

١ عز الدين المجذوب: المنوال النحوي، نشر كلية الآداب بسوسة، ودار الحامي، تونس، ط١، ١٩٩٨م، ص٣٢٨.

٢ انظر هذه الشروط: طاهر حمودة: ظاهرة الحذف، ص١١٥ وما بعدها. وهي جميعها مثبتة في مغني اللبيب كما ذكر، وبيانها في الطبعة التي اعتمدت عليها، ص٧٨٦ وما بعدها.

٣ ابن هشام: مغني اللبيب، ص٧٩٤

٤ طاهر حمودة: ظاهرة الحذف، ص١٤٦

{ونطمع أَن يدخلنا رَبنَا} {وَأَن الْمَسَاجِد لله} أَي: وَلِأَن الْمَسَاجِد لله {أيعدكم أَنكُمْ إِذا متم} أَي: بأنكم. وَجَاء فِي غَيرهمَا نَحْو {قدرناه منَازِل} أَي قَدرنَا لَهُ {ويبغونها عوجا} أَي يَبْغُونَ لَهَا {إِنَّمَا ذَلِكُم الشَّيْطَان يخوف أولياءه} أَي يخوفكم بأوليائه))[1]

- ألا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل، وقطعه عنه[2].

ومثاله ما ذكره طاهر حمودة، قال: ((لهذا السبب يمنع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو: ضربني وضربته زيدٌ، فلا يجوز: ضربني وضربت زيدٌ؛ لأن الحذف يؤدي إلى تهيئة الفعل الثاني <ضربت> للعمل في زيد على أنه مفعول به، ثم يقطع ذلك العمل بسبب كون زيد فاعلًا بالفعل الأول ضربني))[3]

- ألا يؤدي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي[4].

((ولهذا الشرط يمنع البصريون في نحو (زيد ضربته) أن يحذف المفعول به، على اعتبار زيد مبتدأ؛ لأن فيه إعمالًا للابتداء مع إمكان إعمال الفعل، والفعل أقوى. هذا إلى أن في هذا الحذف مخالفة للشرط السابق، حيث يترتب عليه تهيئة الفعل ضرب للعمل في زيد على أنه مفعول به ، مع قطعه عنه برفعه على الابتداء))[5]

والفعل العامل المضمر عند سيبويه ثلاثة أقسام:

قال: "فاعرفْ فيما ذكرتُ لك أنّ الفِعْلَ يَجرى فى الأسماءِ على ثلاثة مَجارٍ: فِعْلٌ مُظْهَرٌ لا يَحسن إضمارُه، وفِعْلٌ مُضْمَرٌ مستعملٌ إظهارُه، وفِعْلٌ مُضمَرٌ متروكٌ إظهارُه.))[6]

وقد ذكر ابن يعيش أنواع حذف عامل المنصوب، قال: ((وهو في ذلك على ثلاثة أضرب: ضربٌ لا يجوز حذف العامل، وضرب يجوز حذفه وإثباته، وضربٌ يحذف ولا يجوز إثباته. فالأول أن تقول: زيدًا مثلًا، وتريد: اضرب زيدًا، وليس ثَمّ قرينة تدل عليه، فهذا لا يجوز لاحتمال أن يكون المراد: اضرب زيدًا، أو أكرم زيدًا، أو اشتم زيدًا، أو غير ذلك مما لا يُحصى، فهذا يكون إلباسًا؛ فلذلك لا يجوز مثله.

---

١ ابن هشام: مغني اللبيب: ص٨٣٨

٢ ابن هشام: ص٧٩٥

٣ طاهر حمودة: ظاهرة الحذف، ص١٤٩

٤ ابن هشام: ص٧٩٥

٥ طاهر حمودة: ظاهرة الحذف، ص١٥٠

٦ الكتاب: (١ / ٢٩٦).

والضرب الثاني: وهو ما يجوز استعماله وحذفه، وأنت مخير فيه، فهو أن ترى رجلًا يضربُ أو يشتم، فتقول: (زيدًا، تريد: اضرب زيدًا) ويجوز إظهاره، فتقول: اضرب زيدًا، ... وهذه الأشياء كلها منصوبة بالعامل المحذوف للدلالة عليه، ولو ظهر لجاز))[1] ولم يذكر ابن يعيش في هذا النص ما يخص الضرب الثالث، لكنه أتى على ذكر صوره فيما تلاه من أبواب، فعنونه باللازم إضماره، وهي أبواب: المنادى، والاختصاص، والتحذير[2]...

- العلاقة بين العامل والترتيب:

كثيرًا ما نجد في كتب إعراب القرآن قولهم:

❖ لا يتقدم المعمول على عامله. أو: لا يعمل ما بعد كذا فيما قبله. (فهذا من ناحية المعنى والصناعة النحوية أو أحدهما) أو: لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل[3]. أو: المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، لأن المعمول تَبَعٌ للعامل[4].

وحديث النحويين في هذا الباب عن مواضع لا يجوز فيها تقديم أحد مكونات الجملة على مكون آخر فيها بسبب فكرة العمل، أو لأنهم يعدون المكونين جزءًا واحدًا لا ينفصل، أو لأن أحد المكونين مما يكون له رتبة محفوظة، كأن يكون مكونًا مما له الصدارة... فالعمل أحد موانع التقديم والتأخير، ومن ثَمّ لا يمكن أن نأتي بأصلٍ مقدر فيما اعترض عليه العامل. ومن أشهر هذه المسائل:

- ما بعد الحرف لا يعمل فيما قبله.
- وفيها قاعدة فرعية زادوها: والحرف لا يتقدم معموله ولا معمول معموله عليه[5].

وفيه مواضع[6]، منها:

---

١ شرح المفصل (١ / ١٢٥).

٢ شرح المفصل: ١/١٢٧، ٢/ ١٧، ٢/ ٢٥

٣ ابن عقيل: شرح الألفية، ١/٢٧٨، السيوطي: الأشباه والنظائر: ٢/٢٦٢.

٤ ابن الأنباري: الإنصاف، ١ / ٥٨

٥ البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق / عبد السلام هارون، الخانجي – القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م ، ٤/٢٤٣

٦ حول هذه المواضع: انظر باب التقديم والتأخير في (الأصول في النحو لابن السراج: ٢/ ٢٢٢ وما بعدها)

- ما بعد (إنّ) لا يعمل فيما قبلها[1]. _ ما بعد (أن المصدرية) لا يعمل فيما قبلها[2]. _ ما بعد (إنْ) لا يعمل فيما قبلها[3]. _ ما بعد (إذا) لا يعمل فيما قبلها[4]. _ ما بعد (إذا الفجائية) لا يعمل فيما قبلها[5]. _ ما بعد (إذ) لا يعمل فيما قبلها[6]. _ ما بعد (الفاء) لا يعمل فيما قبلها[7] [8].
- ما بعد (ما) النافية لا يعمل فيما قبلها[9]. _ ما بعد (الهمزة) لا يعمل فيما قبلها[10]. _ ما بعد اللام (لام الابتداء) لا يعمل فيما قبلها[11]. _ ما بعد اللام (لام القسم) لا يعمل فيما قبلها[12]. _ ما بعد (بل) لا يعمل فيما قبلها[13]. _ ما بعد (أل الموصولة) لا يعمل فيما قبلها[14]. _ ما بعد بعض الأسماء أو الحروف لا يعمل فيما قبلها، كأن يقولون: ما بعد كلمة الشرط عموما لا يعمل فيما قبلها[15]. _ ما بعد الموصول لا يعمل فيما قبله[16]. _ ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله[17]. _ ما بعد المضاف لا يعمل فيما قبله[18].

- ومما عدوه كالجزء الواحد لا ينفصل، فامتنع تقديم الآخر منهما على الأول:

---

١ الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د/ عبد الجليل شلبي، عالم الكتب– بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م: ٤٢١/٤، مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن، تحقيق/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ، (٣٩٧/١)، البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ ه، (٢٥٧/٣)، أبو حيان: البحر المحيط: ٤٠٠/٩، السمين الحلبي: الدر المصون: ٣٦٧/٧

٢ ابن الأنباري: أسرار العربية: تحقيق / محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقي. ١٩٥٧م، ص٢٣٣ باب الحروف التي تنصب المضارع، الوراق: علل النحو، ١٩٢.

٣ الزجاج: معاني القرآن وإعرابه: ١٣٩/٣

٤ الزجاج: معاني القرآن وإعرابه: ١٣٩/٣، البيضاوي: ٢٠٥/٤.

٥ أبو حيان: البحر المحيط: ١٠٥/١ – ٥٤٦/٦، السمين الحلبي: الدر المصون: ١٧٤/٦.

٦ أبو حيان: البحر المحيط: ٥٥٠/٨.

٧ الزجاج: معاني القرآن وإعرابه: ٧٧/٥، أبو حيان: البحر المحيط: (١٠٥/١) (٤٦/٢) (٣٧/٣) (٤١/٧).

٨ استثنوا من ذلك فعل الأمر، والدليل على ذلك قول سيبويه: (أما زيدًا فاقتله) سيبويه: ١٣٨/١، والسيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م (٤٩٢/١).

٩ البيضاوي: ١٥١/٥، أبو حيان: البحر المحيط: ٤٢٤/٩.

١٠ أبو السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ، (١٧٧/٥)

١١ البيضاوي: ١٦/٤، أبو السعود: تفسيره: ١٧٧/٥.

١٢ أبو حيان: البحر المحيط: ٢٤/٥، السمين الحلبي: الدر المصون: ٢٣٧/٥.

١٣ أبو حيان: البحر المحيط: ١٢٨/٤

١٤ السمين الحلبي: الدر المصون: ٣٣٤/٢.

١٥ الزمخشري: الكشاف: (٥٦١/٣) (٥٨٨/٤)، البيضاوي: ٢٣٩/٤.

١٦ السمين الحلبي: الدر المصون: ٦٥١/٨

١٧ السمين الحلبي: الدر المصون: ٥٠/٦

١٨ السمين الحلبي: الدر المصون: ٣١٧/٨.

○ صورة امتناع تقديم الصلة على الموصول:

قال سيبويه: ((وممّا لا يكون إلاّ رفعاً قولُك: أَأَخَواك اللّذانِ رأيتُ؛ لأنّ رأيتُ صلَةٌ للّذَينِ، وبه يتم اسماً، فكأنّك قلت: أَأَخَواك صاحبَانا))[1].

فسيبويه يوضح هنا أن (أخواك) مرفوع بالابتداء، وأن (اللذان وصلتها) خبره، فيوازي وظيفيًا بين هذا التركيب وتركيب (أَأَخَواك صاحبَانا). ومما نفيده من قول سيبويه أنه لا يصح إعمال (رأيت) وهو صلة الموصول في (أخواك)؛ لأنه في بنيته العميقة –إذا أعملته– يكون مقدمًا على الموصول. ومنه قول سيبويه في أن المصدرية (وهي من الموصولات الحرفية): "وتقول: أَذَكَرٌ أن تلد ناقتك أحبّ إليك أم أنثى، كأنّه قال: أَذَكَرٌ نتاجُها أحَبُّ إليك أم أُنْثَى. فأَنْ تَلِدَ اسمٌ، وتَلِدُ به يَتمُّ الاسمُ كما يتمُّ الذي بالفعل، فلا عَمَلَ له هنا)) كما ليس يكون لصلة الذي عمل...

وتقول: أَأَن تلد ناقتُك ذكراً أحبُّ إليك أم أُنْثَى، لأنَّك حملته على الفعل الذى هو صلةُ أَنْ، فصار في صلته، فصار كقولك: الذى رأيتُ أخاه))[2]

- علاقة العامل بقاعدة الإحلال:

كما ذكرنا من قبل في العلاقة بين الأصل والإحلال باعتباره يمثل ثنائية لم يظهر أحد طرفيها، فإننا نعرض هنا لعلاقة العامل بهذه الثنائية التي ارتضينا لها اسم الإحلال، وهو اسم شائع في الدرس اللغوي الحديث. ومن علاقة العامل بالإحلال في الكتاب:

❖ الاسمان بمنزلة الاسم الواحد

عرض سيبويه لهذا في عدة مسائل منها: الموصول وصلته، اسم الإشارة والمشار إليه، والنعت ومنعوته، ...

– أتى سيبويه بشواهد تدل على حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر الفعلية، وذكر شبه هذه الحالة في الموصول والوصف، قال في تعليقه على قول الشاعر:

((وقال: ثَلاثُ كلّهُنّ قَتلتُ عَمْدا ... فأَخْزَى الله رابعةً تَعُودُ

فهذا ضعيفٌ، والوجهُ الأكثرُ الأعرفُ النصبُ، وإنَّما شبّهوه بقولهم:// الذي رأيتُ فلانٌ، حيث لم يَذكروا الهاء. وهو في هذا أحسن، لأن رأيتُ تمامُ الاسم، به يتم، وليس بخبرٍ

---

١ الكتاب (١ / ١٢٨).

٢ الكتاب: (١ / ١٣١).

ولا صفة، فكَرهوا طولَه حيث كان بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كما كرِهوا طولَ اشْهِيبابٍ فقالوا: اشْهِباب))[1].

فقد عدّ هنا إحلال الاسم محل الموصول وصلته؛ لأنهما كالشيء الواحد، وحكم بالحسن على حذف الهاء ضمير الفعل العائدة على الاسم المتقدم، مع اختيار الرفع.

ومما كان فيه الاسمان بمنزلة الاسم الواحد في تحمل الأثر الإعرابي، النعت ومنعوته، وصورة هذه المسألة في الكتاب قول سيبويه: ((وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ "، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحهم. وهو القياسُ، لأنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ والجحرُ رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجُرُّه. وليس بنعتٍ للضبّ، ولكنّه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضبّ، فجرّوه لأنه نكرةٌ كالضبّ، ولأنَّه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبّ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحدٍ. ألا ترى أنّك تقول: هذا حَبُّ رُمّانٍ. فإذا كان لك قلت: هذا حَبُّ رُمّانى، فأَضفتَ الرمّانَ إليك، وليس لك الرمّانُ إنَّما لك الحَبُّ.

ومثلُ ذلك: هذه ثلاثةُ أَثوابِك. فكذلك يقع على جُحْرِ ضبّ ما يقع على حَبِّ رُمّانٍ، تقول: هذا جُحْرُ ضَبِّى، وليس لك الضبُّ إنَّما لك جُحْرُ ضبٍّ، فلم يَمنعك ذلك من أَنْ قلتَ جحرُ ضبّى، والجحرُ والضبُّ بمنزلة اسم مفرَدٍ، فانجرَّ الخَرِبُ على الضبِّ كما أضفتَ الجحرَ إليك مع إضافة الضبِّ. ومع هذا أنّهم أَتبعوا الجرَّ كما أَتبعوا الكَسْرَ الكسرَ، نحوَ قولهم: بهم وبدارِهِم، وما أَشبه هذا))[2].

أوضح سيبويه هنا علة الجر في النعت (خرب)، وهي عنده تتمثل في ثلاث علل:

١- لأنه نكرةٌ كالضبّ.

٢- ولأنَّه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبّ.

٣- ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحدٍ.

والسببان الآخران يتعلقان بالإحلال، وهما الداعيان الأساسان في ظهور الأثر الإعرابي (الجر) هنا في هذا الموضع.

---

١ الكتاب: (١ /٨٦ -٨٧)

٢ الكتاب: (١/ ٤٣٦)

فكأنك أحللت بين موضعين كليهما نعت، الأصل أن يكون نعت للاسم المتأخر (وهو ما قصده بقوله: في موضع يقع فيه نعت الضب)، فجاء الفرع بأن كان ما في هذا الموضع نعتًا للاسم المتقدم.

ثم كان السبب الثالث، وهو أنه لما كان المضاف والمضاف إليه بمنزلة الاسم الواحد كان ذلك داعيًا لأن توافق العلامة الإعرابية ما كان آخرًا من هذين الاسمين اللذين هما بمنزلة الواحد، وإن كان الوصف للمتقدم منهما في المعنى[1].

ومنها أن اسم الإشارة والمشار إليه بمنزلة الاسم الواحد، قال سيبويه: ((واعلم أن الأسماء المبهَمة التي توصَف بالأسماء التي فيها الألف واللام تُنزل بمنزلة أي، وهي هذا وهؤلاء وأولئك وما أشبهها، وتوصَف بالأسماء. وذلك قولك، "يا هذا الرجلُ"، و "يا هذان الرجلان". صار المبهَم وما بعده بمنزلة اسمٍ واحد.

وليس ذا بمنزلة قولك: يا زيدُ الطويل، من قبل أنك قلت يا زيدُ، وأنت تريد أن تقف عليه، ثم خِفْتَ أنْ لا يُعرف فنعته بالطويل. وإذا قلت: يا هذا الرجل، فأنت لم ترد أن تقف على هذا ثم تصفه بعد ما تظن أنه لم يُعرف، فمن ثم وُصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام، لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: يا رجل.

فهذه الأسماء المبهمة إذا فسرتها تصير بمنزلة أي، كأنك إذا أردت أن تفسرها لم يجزْ لك أن تقف عليها. وإنما قلت: يا هذا ذا الجمة، لأن ذا الجمة لا توصف به الأسماء المبهمة، إنما يكون بدلًا أو عطفًا على الاسم إذا أردت أن تؤكد، كقولك: يا هؤلاء أجمعون، وإنما أكدت حين وقفتَ على الاسم. والألف واللام والمبهَم يصيران بمنزلة اسم واحد، يدلك على ذلك أن "أي" لا يجوز لك فيها أن تقول: يا أيها ذا الجُمّة. فالأسماء المبهمة توصَف بالألف واللام ليس إلا، ويفسَّر بها، ولا توصَف بما يوصف به غير المبهمة، ولا تفسَّر بما يفسر به غيرها إلا عطفا))[2]

❖إحلال الاسم محل الفعل:

- ومن إحلال الاسم محل الفعل ما يأتي من إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضارع، وقد عقد له سيبويه بابًا بعنوان: (هذا باب من اسم الفاعل الذي جَرَى مَجرى الفِعل المضارِع)[3].

---

١ ومن صورة هذه المسألة نفسها في الصفة والموصوف. انظر [الكتاب: (٨٧/١)- (٤٣٤/١)]

٢٢ الكتاب:(٢ / ١٨٩)

٣ (الكتاب: ١ / ١٦٤)

قال: ((هذا باب من اسم الفاعل الذي جَرَى مَجرى الفِعل المضارعِ في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت فى يَفعَلُ كان نكرةً منوّنا، وذلك قولك: هذا ضارب زيداً غداً. فمعناه وعملُه مثلُ: هذا يَضْرِبُ زيداً غداً. فإذا حدّثت عن فعلٍ في حينِ وقوعِه غيرِ منقطعٍ كان كذلك. وتقول: هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعةَ، فمعناه وعملُه مثلُ: هذا يَضرب زيداً الساعةَ. وكان زيدٌ ضارباً أباك، فإنَّما تُحدِّث أيضاً عن اتصال فعلٍ فى حال وقوعه. وكان مُوَافقاً زيداً، فمعناه وعملُه كقولك: كان يَضرب أباك، ويوافِقُ زيدًا. فهذا جرى مجرى الفعِل المضارعِ في العمل والمعنى منوَّنا))[1]...

فالإحلال بينهما لم يكن لمجرد المعنى، بل تعداه إلى وجود أثر إعرابي في المعمول.

❖إحلال الحرف محل الفعل:

* ومن الإحلال بين أقسام الكلم أيضًا إحلال الحرف محل الفعل في العمل، وهي إن وأخواتها، وقد عقد سيبويه لها بابًا بعنوان: (هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده)[2]

قال: ((وكذلك هذه الحروف، منزلتها من الأفعال. وهي أنّ، ولكن، وليت، ولعل، وكأن. وذلك قولك: إن زيدا منطلقٌ، وإن عمرا مسافرٌ، وإن زيدا أخوك. وكذلك أخواتها. وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفعَ والنصب، كما عملت "كان" الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيدٌ. إلا أنه ليس لك أن تقول: كأن أخوك عبدَ الله، تريد: كأن عبدَ الله أخوك، لأنها لا تصرَّف تصرُّف الأفعال، ولا يضمَر فيها المرفوع كما يضمَر في كان. فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال))[3]

من خلال ما سبق فإنني سأعرض لمثال يظهر بعض هذه العلاقات في صورة تكاملية:

إذا نظرنا إلى "ما" الحجازية وجدنا أن مدار العمل فيها قائم على عدد من الثنائيات، يشترط في بعضها أن يتحقق، وفي البعض الآخر وجوب عدم التحقق. وهي تؤدي معنى "ليس" فلا يجوز أن تنقضه، ويشترط في اسمها أن يكون معرفة، وخبرها نكرة، وكذلك ألا يتقدم خبرها على اسمها.

---

١ الكتاب: (١ / ١٦٤). وانظر تكرار هذه المسألة في الكتاب: (١٤/١) و(١٧٧/١)

٢ الكتاب: (٢ / ١٣١)

٣ الكتاب: (٢ / ١٣١).

والذي نلحظه في تركيب "ما" الحجازية أنها تقوم على أصل عام، وهو أن الفروع تنحط عن الأصول؛ لذا فقد اشترطوا فيها شروطًا لم يشترطوها في ليس. فاعتبارهم هذه القاعدة جعلهم ينظرون إليها نظرًا حذرًا، فوجدوها لا تعمل إذا فقدت الرتبة المحفوظة لها، وكذلك لم تعمل إذا خالفت أصل القاعدة من أن المبتدأ معرفة والخبر نكرة (بالنظر إلى الجملة النواة)، وكذلك لم تعمل إذا انتقض النفي بإلا فخالفت أصلها الذي قيست عليه، فلم تتصرف تصرفه. وكذلك لا يجوز الحذف في أحد معموليها. ومن ثم فإن العلاقة بين الأصل الذي اعتمدوه فيها بشروطها وبين العامل علاقة عكسية. والعلاقة بين العامل والحذف كذلك علاقة عكسية، ومثلهما العلاقة بين العامل والتقديم أو التأخير.

الخاتمة

يكشف هذا البحث عن العلاقة عن العلاقات القائمة بين الثنائيات المنهجية وبعضها البعض؛ سواء أكانت هذه الثنائيات تكوينية أم تفسيرية كما ارتضى البحث قسمتها. وقد توصل إلى عدد من النتائج كان من أبرزها:

- توصل البحث إلى العلاقة التكاملية بين هذه الثنائيات المنهجية لتكون لنا المنهج النحوي عند القدماء، وأن كل ثنائية من هذه الثنائيات تقع في موقع محدد من البناء المنهجي للفكر النحوي يتم به هذا البناء.
- أن كثيرًا من الثنائيات المنهجية (خاصة فيما يتعارض فيه طرفا الثنائية) تمثل حجرًا أساسًا في بناء الفكر النحوي لكل مذهب من المذاهب، فما وجدناه من تعارض العوامل عندهم ما هو في الحقيقة إلا تفسيرًا لثنائيات منهجية في فكر مذهب معين، وأن التضارب إنما ينشأ من الخلط بين المذهبين.
- أنه لا يكتفى في الثنائيات –عند التوجيه والتفسير – بواحدة دون الأخرى، بل تعمل جميعها في منظومة متكاملة؛ لتؤدي لنا التفسير النحوي طبقًا لكل مذهب من المذاهب، فالعامل وحده لا يفي بتفسير الظاهرة النحوية.
- أن الجمل الأكثر تعقيدًا، وكذلك ما حُدّ في التركيب بضوابط وشروط أكثر من غيره، ينطبق عليها هذه الثنائيات أكثر من غيرها، وبصورة أخرى فإنها تظهر فيها ثنائيات منهجية أكثر من الثنائيات التي تظهر في غيرها. فكلما زادت الضوابط والشروط في التركيب النحوي توسع النحويون في التفسير باستخدام هذه الثنائيات.
- أن هذه الثنائيات تسير في اتجاهين متعاكسين بين النحوي والمتكلم. فالنحوي يبدأ من الظاهر وينتهي إلى العميق، والمتكلم عكسه فيبدأ من العميق وينتهي بالظاهر. وفي كل اتجاه منهما تظهر هذه الثنائيات أو بعضها؛ ليبني عليها المتكلم كلامه، أو يفسر بها النحوي تركيبه.
- أن تحديد الأصول كان هدفه الأول تقليص القاعدة، وجمعًا أكبر لما يمكن أن يدخل في باب واحد دون أبواب عدة. فكان عملهم أشبه بالكتاب الذي حددوا أبوابه وكثّروا فصوله، لا أن تكثر الأبواب والفصول حتى تختلط، ولا تأتلف.

- أن تحديد علاقة هذه الثنائيات بالتركيب قد بدأ عندهم أولًا من خلال تحديدهم أقسام الكلام، ففي العلاقة بين الأصل والتركيب يبدؤون أولا من الأصل في كل قسم من أقسام الكلام، وفي العلاقة بين العامل والتركيب كذلك فقد نظروا إلى العوامل باعتبار هذه الأقسام.
- أننا في حاجة ماسة إلى بناء المنهج النحوي وفق هذه الثنائيات متكاملة، وليس بالنظر إلى كل واحدة منها مفردة خارج سياق التحليل النحوي.

المصادر والمراجع:

١. إبراهيم أنيس: كتابه أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٣م.
٢. إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٣٧ م.
٣. ابن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات، كمال الدين) المتوفى: ٥٧٧هـ. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٤. ابن الأنباري: أسرار العربية: تحقيق / محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقي. ١٩٥٧م.
٥. البغدادي (عبد القادر بن عمر البغدادي) المتوفى: ١٠٩٣ هـ: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق / عبد السلام هارون، الخانجي – القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م .
٦. البيضاوي (عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، ناصر الدين) المتوفى:٧٩١ هـ: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
٧. تمام حسان: الأصول، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م.
٨. تمام حسان: البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٣م.
٩. تمام حسان: اللغة العربية، معناها ومبناها، الطبعة الخامسة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
١٠. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة، ١٩٩٠م.
١١. ابن جني (عثمان بن جني، أبو الفتح) المتوفى: ٣٩٢ هـ: الخصائص: تحقيق / محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م.
١٢. حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠١م.
١٣. أبو حيان (محمد بن يوسف) المتوفى: ٧٥٤ هـ: البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣م.
١٤. الرضي (محمد بن الحسن الاستراباذي، الشيخ رضي الدين) المتوفى: ٦٨٦ هـ: شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن الحفظي، مركز النشر بجامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ط١، ١٩٩٣م.

١٥. الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل) المتوفى: ٣١١ هـ: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د/ عبد الجليل شلبي، عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
١٦. الزركشي: (محمد بن عبد الله، بدر الدين) المتوفى: ٧٩٤هـ: البرهان في علوم القرآن، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة التراث، القاهرة. بدون تاريخ.
١٧. الزمخشري (محمود بن عمر، جار الله أبو القاسم) المتوفى: ٥٣٨ هـ: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤٠٧ هـ.
١٨. ابن السراج (محمد بن سهل بن السراج، أبو بكر) المتوفى: ٣١٦ هـ: الأصول في النحو، تحقيق د/ عبد المحسن الفتيلي، مؤسسة الرسالة -بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩م.
١٩. أبو السعود (محمد بن محمد العمادي، المتوفى: ٩٥١ هـ): إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
٢٠. السمين الحلبي (أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، شهاب الدين، أبو العباس) (المتوفى: ٧٥٦هـ): الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
٢١. سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر) المتوفى: ١٨٠ هـ:الكتاب، تحقيق وشرح / عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٩٢ م.
٢٢. السيرافي (الحسن بن عبد الله، أبو سعيد) المتوفى: ٣٦٨هـ: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
٢٣. السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين) المتوفى: ٩١١ هـ: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد الإله نبهان وآخرين، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٧م.
٢٤. طاهر حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٨م.
٢٥. عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع، الكويت.
٢٦. عبد القاهر الجرجاني (عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، أبو بكر) المتوفي: ٤٧١هـ: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٩٩٢م.

٢٧.عز الدين المجذوب: المنوال النحوي، نشر كلية الآداب بسوسة، ودار الحامي، تونس، ط١، ١٩٩٨م.
٢٨.عفاف حسانين: في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م.
٢٩.ابن عقيل (عبد الله بن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين) المتوفى: ٧٦٩هـ: شرح الألفية، شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، دار مصر للطباعة ، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٣٠.العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين) المتوفى: ٦١٦ هـ: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٣١.المبرد (محمد بن يزيد، أبو العباس) المتوفى: ٢٨٥ هـ: المقتضب، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م.
٣٢.محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الرباط، المغرب، ط٢.
٣٣.محمد عيد: في أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٨٤م.
٣٤.مكي بن أبي طالب (مكي بن أبي طالب القيسي، أبو محمد) المتوفى: ٤٣٧هـ: مشكل إعراب القرآن، تحقيق/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ.
٣٥.مهدي المخزومي: النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.
٣٦.مهدي المخزومي: النحو العربي نقد وتوجيه، في النحو العربي نقد وتوجيه، سلسلة علم وأثر، بغداد، ط٢، ٢٠٠٥م.
٣٧.ابن هشام (عبد الله بن يوسف بن أحمد، الإمام جمال الدين) المتوفى:٧٦١هـ: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د/ مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م.
٣٨.الوراق (محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، المتوفى: ٣٨١هـ): علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
٣٩.ابن يعيش (يعيش بن علي بن يعيش، موفق الدين) المتوفى: ٦٤٣ هـ: شرح المفصل، مكتبة المتنبي، مصورة طبعة بولاق، القاهرة، بدون تاريخ.